الأمم المتحدة

A/75/297

الجمعية العامة

Distr.: General
10 August 2020
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة الخامسة والسبعون

البند 36 من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود الواردة استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام المؤرخة 22 أيار/مايو 2020 بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة 14/74 المعنون "الجولان السوري".

* A/75/150.

20-10573 (A) 300920 131020

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 14/74. ففي ذلك القرار، الذي يتعلق بالجولان السوري، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

2 - وفي 22 أيار/مايو 2020، في إطار الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم التقارير بموجب القرار 14/74، قمت بتوجيه مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل والممثلين الدائمين لجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، أطلب فيها منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعتزم اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار المذكور. وإلى غاية 29 تموز/يوليه 2020، وردت ردود من كل من الأرجنتين وإيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والفلبين وكوبا وناميبيا ونيجيريا. وترد هذه الردود في الفرع ثانيا من هذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

ترى حكومة الأرجنتين أن الطابع الأساسي للحالة في الجولان السوري ترتبط بعدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وفي هذا الصدد، فإنها تشير إلى أن الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استعمال القوة أو استخدامها ضد أراضي أية دولة أو سلامة أراضيها.

وترى الأرجنتين أن من المهم إحراز تقدم بشأن حل للنزاع السوري الإسرائيلي في الشرق الأوسط بغية إنهاء احتلال مرتفعات الجولان.

ولذلك تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد أهمية استئناف المفاوضات لإيجاد حل نهائي للحالة في الجولان السوري وفقا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

لقد أدانت جمهورية كوبا بأشد العبارات، في العديد من المناسبات وفي مختلف السياقات، قرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتخذ من جانب واحد بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرار 497 (1981).

فهذا العمل العدواني والأحادي وغير المبرر الذي قامت به واشنطن في الشرق الأوسط يقوض بشدة المصالح المشروعة للشعب السوري ويؤدي إلى تصعيد خطير في المنطقة.

وستظل جمهورية كوبا تدعو إلى انسحاب إسرائيل بشكل كامل وغير مشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، كما إنها تواصل تأييدها لمطلب حكومة الجمهورية العربية السورية باستعادة مرتفعات الجولان، التي استولت عليها إسرائيل في عام 1967.

ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية التي أُنيطت به بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري من مرتفعات الجولان، واتخاذ القرارات اللازمة لرفض الإجراء الانفرادي الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة دعما لعزم إسرائيل على ضم الجولان السوري المحتل.

وتجدد جمهورية كوبا التزامها بالدفاع عن تعددية الأطراف ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]

إن الجولان السوري المحتل أرض مقدسة غير قابلة للتصرف من أراضي سوريا، وقد اتخذت القرارات ذات الصلة بها في مجلس الأمن والجمعية العامة.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعارض بشكل قاطع احتلال إسرائيل للجولان السوري وضمه عن طريق استخدام القوة بما يخالف القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة.

وتعرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تأييدها الكامل لحكومة وشعب سوريا وعن تضامنها معهما في كفاحهما من أجل استعادة الجولان السوري المحتل وحماية سيادة البلد وحفظ سلامة أراضيه.

جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالإنكليزية]

اتخذت جمهورية إيران الإسلامية، في إطار الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة 14/74 المعنون "الجولان السوري"، الخطوات التالية:

وفقا للقانون الدولي، لا يجوز اكتساب إقليم أي دولة من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو لاستعمالها، ولا يجوز الاعتراف بشرعية أي اكتساب إقليمي ناتج عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وهذه قاعدة آمرة للقانون الدولي واجبة التطبيق على جميع الدول في جميع الظروف.

وتدين جمهورية إيران الإسلامية، بأشد ما يمكن من العبارات إعلان رئيس الولايات المتحدة في 21 آذار/مارس 2019 بشأن الاعتراف بسيادة النظام الإسرائيلي على الجولان السوري المحتل، وتعتبره لاغيا وباطلا ودون وزن أو قيمة من الناحية القانونية. فذلك البيان المشين يشكل خرقا ماديا لقاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي وانتهاكا خطيرا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ويخالف بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2 منه، ويشكل انتهاكا جسيما للقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن، ويتعارض مع

قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. والواقع أن من غير الممكن بأي شكل من الأشكال لهذا البيان اللامسؤول والاستفزازي من الناحية السياسية، وهذا الإعلان غير المشروع من الناحية القانونية، أن يغير من حقيقة أن الجولان السوري المحتل سيظل جزءا لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية.

وفي المنتديات الإقليمية والدولية، أعربت جمهورية إيران الإسلامية أيضا باستمرار عن موقفها المبدئي بشأن الجولان السوري المحتل. وفي هذا الصدد، أيدت إيران بقوة قرار الجمعية العامة 14/74 المعنون "الجولان السوري"، الذي تعلن فيه الجمعية "أن قرار إسرائيل في 14 كانون الأول/ديسمبر 1981 فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل" و "تطالب مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

وفي الوقت نفسه، أيدت جمهورية إيران الإسلامية بقوة قرار الجمعية العامة 90/74، المعنون "الجولان السوري المحتل"، الذي "يطلب إلى إسرائيل أن تكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وأن تكف بشكل خاص عن إقامة المستوطنات"؛ و "يطلب إلى إسرائيل أن تكف عن فرض الجنسية الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وأن تكف عن التدابير القمعية التي تتخذها ضد سكان الجولان السوري المحتل".

وقد أيدت جمهورية إيران الإسلامية الجزء المتعلق بالجولان السوري المحتل من البيان الختامي للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في كاراكاس بجمهورية فنزويلا البوليفارية يومي 20 و 21 تموز/يوليه 2019، والذي أكد من جديد تأييد الحركة الثابت وتضامنها مع المطالب والحقوق السورية العادلة المتعلقة بإعادة بسط السيادة السورية الكاملة على الجولان السوري المحتل. وتدين جمهورية إيران الإسلامية كذلك البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في 21 آذار/مارس 2019 بشأن الجولان السوري المحتل، كما تدين الإعلان الانفرادي والتعسفي المتخذ بعد ذلك بشأن الاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤكد جمهورية ناميبيا من جديد، بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تضامنها الراسخ مع الشعب الفلسطيني وتأييدها القوي له في قضيته العادلة من أجل استعادة كرامته وسلامِه واستقلال بلده. إن معاناة الشعب الفلسطيني وإذلاله على نحو يتعذر حصره لن ينتهيا إلا بتراجع إسرائيل عن احتلالها غير القانوني لجميع الأراضي الفلسطينية.

ونحن ندعو مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن صون السلام والأمن الدوليين، إلى أن يضطلع بولايته على وجه السرعة في هذا الصدد. دولة فلسطين

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

تود البعثة الدائمة لجمهورية نيجيريا الاتحادية أن تعبر عن موقف نيجيريا المؤيد لحل الدولتين فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

لم تعترف الفلبين بشرعية احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان وضمها بحكم الأمر الواقع.

والفلبين تتمتع بعلاقات ودية مع الجمهورية العربية السورية، وما فتئت تعترف بالجولان السوري باعتباره جزءا من الأراضي السورية، وتواصل تأييدها لوحدة أراضي سوريا وسيادتها على تلك الهضبة الاستراتيجية، وفقا للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

دأب المجتمع الدولي، منذ قيام إسرائيل باحتلال الجولان السوري في العام 1967، على تكرار رفضه لهذا الاحتلال، وعلى مطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967. وقد جددت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم 14/74 المؤرخ في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، المعنون "الجولان السوري" مطالبتها، من بين جملة أمور، إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أعادت الجمعية العامة في قرارها المعنون "الجولان السوري المحتل" مطالبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ولا سيما قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي نص، من ضمن جملة أمور، على بطلان قرار إسرائيل المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1981 بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، واعتباره لاغياً وباطلا ولا شرعية له على الإطلاق، كما طالبت الجمعية العامة، إسرائيل بإلغاء قرارها هذا على الفور.

وعلى الرغم من مرور ثلاثة وخمسين عاما على الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، وبالرغم من مطالبات قرارات الشرعية الدولية المتكررة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها للجولان السوري وبوقف انتهاكاتها الصارخة لكل المواثيق والقوانين الدولية، فإن إسرائيل ما زالت ترفض تنفيذ القرارات الأممية، وتستمر في احتلالها للجولان السوري مستفيدة من مظلة الحماية من المساءلة التي يوفرها لها بعض أعضاء مجلس الأمن الدولي.

وتجدد حكومة الجمهورية العربية السورية إدانتها وبأشد العبارات للقرار غير الشرعي وغير الأخلاقي للرئيس الأمريكي حول ما أسماه "السيادة الإسرائيلية" على الجولان السوري المحتل، وهو قرار يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات هذه المنظمة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار رقم 497 (1981)، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع، وأقر فيه بأن الجولان العربي السوري المحتل هو "أرض محتلة"، وأن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل هي إجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني على الإطلاق. وتعتبر الحكومة السورية تلك الورقة التي وقعها الرئيس ترامب في ذلك اليوم، وأهداها لرئيس وزراء قوة الاحتلال الإسرائيلي، مجرد تصرف أحادي الجانب صادر عن طرف لا يملك الصفة ولا الأهلية السياسية ولا القانونية ولا الأخلاقية، ليقرر مصائر شعوب العالم أو ليتصرف بأرض هي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية لعربية السورية. ونشير في هذا السياق إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية عمدت إثر ذلك إلى الإعلان عن تدشين مستوطنة جديدة في الجولان السوري المحتل باسم "هضبة ترامب (Trump Heights)"، وذلك كمكافأة من رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي للرئيس الأمريكي ترامب على انتهاكه لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي باعترافه منفردا بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل.

إن خطورة مثل هذه الممارسات الأمريكية تتمثل في أنها تعكس جنوحا خطيرا وأعمى غير مسبوق لدى الإدارة الأمريكية الحالية، نحو تقويض القانون الدولي وإهانة الأمم المتحدة والضرب بعرض الحائط بكل المرجعيات والإرث القانوني والقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة، بخصوص الصراع العربي – الإسرائيلي، وحتمية إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة وانسحابها منها حتى خط الرابع من حزيران/يونيه 1967.

وتدين حكومة الجمهورية العربية السورية السياسات الاستيطانية التي تنفذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، والتي أكدت على عدم مشروعية بناء المستوطنات والأنشطة الإسرائيلية الأخرى في الجولان السوري المحتل، وجددت مطالبتها لإسرائيل بالكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وبشكل خاص الكف عن إقامة المستوطنات.

كما تدين حكومة الجمهورية العربية السورية كافة الممارسات والتصرفات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل، وقيام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بنهب هذه الموارد بشكل ممنهج في انتهاك صارخ لمبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية، ولقرار مجلس الأمن رقم 497 (1981)، ولقرار الجمعية العامة رقم 243/74 المؤرخ في 19 كانون الأول/ديسمبر 2020، والمعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري على مواردهم الطبيعية"، حيث تستمر إسرائيل باستنزاف الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل وحرمان سكانه السوريين من الاستفادة من مواردهم الطبيعية، بما فيها الموارد المائية، وذلك من خلال تعمد الاحتلال الإسرائيلي تخريب تلك الموارد وحصر الاستفادة منها فقط بالمستوطنين الإسرائيليين. كما تقوم إسرائيل بتجريف الأراضي المحاذية لخط وقف إطلاق النار في الجولان السوري المحتل وقطع الأشجار. ونذكر في هذا المجال قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بسحب مياه بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل وتحويلها إلى المستوطنات الإسرائيلية، حيث أدى هذا الإجراء الإسرائيلي، المخالف للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، إلى حصول كارثة

اقتصادية وبيئية كبيرة بالنسبة للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، أسفرت عن تكبدهم خسائر مادية كبيرة. كما تحذر حكومة الجمهورية العربية السورية من خطورة الخطوات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمتمثل في منح تراخيص لشركة جيني الأمريكية للطاقة بهدف التنقيب عن النفط في الجولان السوري المحتل في انتهاك سافر للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة.

وفي انتهاك جديد لقرارات الشرعية الدولية، واستمرارا لسياسات إسرائيل العدوانية العنصرية والتوسعية الرامية إلى قضم الأراضي والسيطرة على موارد الجولان العربي السوري المحتل ونهبها، أبرمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية عقودا جديدة ومنحت تراخيص لإقامة مشروع لتوليد الطاقة بالمراوح الهوائية على مساحة تقارب 000 6 دونم في عدد من المواقع المحيطة ببلدات مجدل شمس وعين قنية وبقعاتا ومسعدة، وكذلك البدء بإقامة تلفريك جديد بالتعاون مع شركة لايتنير الإيطالية، الأمر الذي يشكل دعما للاحتلال وانتهاكا صارخا للقانون الدولي الذي يمنع الشركات من العمل في أرض محتلة، ناهيك عن إعلان بلدية مستوطنة كتسرين عن إطلاق مشروع "شقة للإيجار"، وذلك في سياق الخطة الإسرائيلية الرامية إلى زيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان السوري المحتل.

وتدين حكومة الجمهورية العربية السورية أيضا قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالضغط على أهلنا في الجولان السوري المحتل وإجبارهم على تسجيل أراضيهم المملوكة عن آبائهم وأجدادهم لدى دائرة الملكية الإسرائيلية، وإلزامهم بتقديم وثائق الملكية (الطابو) المسجلة في الوطن الأم أو أي وثيقة تثبت ملكيتهم للأرض إلى دائرة الملكية (الطابو) التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي ليتم تسليمهم صك ملكية (طابو) إسرائيلي بدلا عنها أو مصادرة أراضيهم في حال رفضهم لهذا الإجراء العدواني.

وترفض الحكومة السورية رفضا قاطعا قرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، إجراء انتخابات لما يسمى بالمجالس المحلية في الجولان السوري المحتل، وتدين بشدة هذا القرار الذي يخالف القانون الدولي ويتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية، وتؤكد على رفض أهلنا في الجولان لهذا القرار، الذي يعتبرونه تعديا سافرا على قيمهم الوطنية وانتمائهم للوطن الأم سوريا ومحاولة لفرض إدارة إسرائيلية مصطنعة عليهم.

وتأسف حكومة الجمهورية العربية السورية لقيام الاتحاد الأوروبي بتمويل إجراء استبيان تحت عنوان "السياحة البديلة"، بهدف دعم السياحة في المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، حيث تم الإعلان عن هذا التمويل في مؤتمر عقد في ما يسمى مستوطنة "ماروم غولان" بالقرب من قريتي باب الهوى والمويسة السوريتين المدمرتين، وبمشاركة أكثر من 100 خبير ومستشار في السياحة، لتبادل الأفكار والآراء حول تعزيز السياحة في الجولان السوري المحتل، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. كما تهيب حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة رفض استيراد المنتجات الطبيعية المأخوذة من الأراضي المحتلة أو المصنعة فيها لتبرز بذلك التزامها بالقانون الدولي.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا على أن سياسة الاعتقال التعسفي والمحاكمات الصورية التي تتبعها قوات الاحتلال الإسرائيلي تأتي ضمن سلسلة الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل لحق المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل على مدى أكثر من خمسة عقود من احتلالها للجولان السوري. وترفض سوريا في هذا السياق الحكم الجائر التعسفي الصادر عن قوات الاحتلال

الإسرائيلي بتاريخ 10 حزيران/يونيه، والقاضي بالسجن لمدة 3 أعوام بحق المناضلة نهال سليمان المقت، من أهالي بلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، وهي شقيقة الأسير المحرر صدقي المقت. وإن هذا الحكم باطل وغير قانوني لأنه صادر عن قوة احتلال غير شرعية، ويأتي استكمالا للممارسات القمعية والتعسفية بحق أبناء الجولان المحتل وعقابا لهم على مواقفهم الوطنية وتمسكهم بأرضهم ووطنهم وهويتهم السورية.

وتطالب حكومة الجمهورية العربية السورية الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكل المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان الضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لتأمين الظروف الصحية الجيدة للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وخاصة في ضوء الممارسات الإسرائيلية التدميرية بحق البيئة، حيث قامت إسرائيل بدفن نفايات نووية في الجولان السوري، وخاصة على سفوح جبال الشيخ في حاويات عمرها الافتراضي ثلاثين عاما، وهي غير آمنة ومعرضة للتشقق وتسرب محتوياتها المشعة على التربة والمياه الجوفية مما يعرض حياة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل إلى خطر الإصابة بالأمراض السرطانية، التي ارتفعت نسبتها إلى 30 في المائة من عدد الوفيات.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على ضرورة قيام الجهات الدولية المذكورة آنفا بالضغط على إسرائيل للكف عن ممارساتها المتمثلة في اتخاذ قرارات جائرة تمنع من خلالها زيارة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل لوطنهم سوريا عبر معبر القنيطرة، وهذه الإجراءات الإسرائيلية التعسفية بما تمثله من مخالفة لاتفاقيات جنيف ولكل الأعراف والمواثيق الدولية التي لا ينجم عنها سوى المزيد من المعاناة المادية والنفسية والجسدية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، بما يتجاوز كل الحدود القانونية والأخلاقية. وتطالب سوريا بإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بفتح معبر القنيطرة لتمكين المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل من زيارة وطنهم وأقاربهم.

وتؤكد حكومة بلادي على أن الجولان العربي السوري المحتل هو جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية السورية، وأن استعادته من الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي، هو حق أبدي لن يخضع للمساومة أو التنازل ولا يمكن أن يسقط بالتقادم.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أخيرا أن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصداقية الأمم المتحدة يستوجبان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري، والانسحاب منها إلى خط 4 حزيران/يونيه 1967، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) و 2334 (2016).